قال ك قال البخاري انما كتب عنه هذا الحديث تاكيد رغبة قال لم اجد حديثا عنه في الجامع
شيء وانما حدث به واسطة رجل عنه وعلى النخل اي عن بيع ثمر النخل وليس بتكرار مع ما قبله
لان المراد بالاول غير ثمر النخل بترتيبه عطفه عليه وكان الزهو مخصوصا بالطب وما ترهى
تزايغ اليا على الحكاية ويجعل ان يقال وضع الفعل موضع المصدر اي ما الارها
لقوله وقالوا ما شاءت فعلت العوا ب اذا باع الثمار قبل ان يبدو صلاحها اراب
اعاجيبي او اعجبني وانما مثلت العرب الى الناكف الخطاب قال تعالى ارايتكم ان اتاكم
عذاب الله ومن محرده عنها قوله تعالى ارايت من اتخذ الهه هواه واعلم ان هذا مدرج
في الحديث من قول انس وقد بينه البخاري معه في الباب الذي اطلق اللازم
واريد الملزوم فهو كناية او الاخبار مستلزم للدعوة عالما ومن اطلاق احد النوعين على الطلب
على الاخر حيث استفهم واراد الامر ثم يأخذ اي لانه اذا تلفت الثمرة لا يبقى للمشتري
في مقابلة ما دفعه شيء فيكون البائع اخذ بالباطل على ربه اي واقع على بائعه
محسوبا عليه ولا تبعوا حص منه العرايا كما سبق ب ما سئل الطعام الى اجل السلف
قال ك هو السلم وفيه نظر فالمراد اعم من ذلك بدليل الحديث فانه ليس سلما وسبق
ترجمه في باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم اواخر اليهودي نسيئة الشيخ ب ما
اذا اراد بيع ثمر بثمر خير منه رجلا اي وهو سواد بن عزية بفتح المهملة وكسر الزاي
وتشديد الياء الانصاري وقيل مالك ابن صعصعة حكاه الخطيب خيبر نوع جيد من
التمر معروف قال اجود عمورهم شيء حتى قرابة فيما يعهد من الثمار كما قالوا للتاجر يجب
قوله الشيخ الصايغ اي غير الصاعين اللذين هما عوض الصاع الذي من الحب وانما لم
يجعل هو الاول مع ان العرفة اذا اعيدت معرفة كانت عين الاولى كما ذكر البخاري لان ذلك
حيث لا قرينة تقتضي المغايرة بخلاف الملك الاية الجمع نوع ردي من التمور فقال
هو اخلاط ردية ضمي جمعا لانه من انواع متفرقة وانما امره صلى الله عليه وسلم بذلك
لانه اذا كان صفقتين فلا ربا فيه بخلاف الواحدة ب ما من باع نخلا قد ابرت
بضم الهمزة وكسر الموحدة مخففة ومشددة والابار واو التابير هو ان يشق طلع الاناث
ويوضع من طلع الذكور ليلقح ويسمى التلقيح ويقال ابر النخل يأبره ابرا وتابيرا
واو اخذ باجارة ليكون ذلك عطفا على باع للحديث الاول قال لي ابراهيم كذا وقع في
طريق ابي ذر وسقط لغيره ذكر له على سبيل المجاورة وهو ابو اسحاق بن موسى الفزاري
لم يذكر الثمر اي والحال انهم لم يتركوا ضوا للثمر بان اطلقوا او لو اشترطوا للمشتري كان له للبائع
الذي ابرها وفي حكم ان يبرها ان يشق كما ابر وابا التابير هو الظهور كيف كان وقد بدا
الصلاح اي اذا ابيعت الام الحامل ولها ولد رقيق منفصل فهو للبائع وان كان حينما لم يظهر
بعد فهو للمشتري هذا المناسب لما في الحديث من الثمرة ويحتمل ان العبد اذا بلغ وله مال
على راي من يقول انه يملك فانه للبائع وقد ثبت في الحديث ان من ابتاع عبدا وله مال
فماله للبائع الا ان يشترط المبتاع قال البغوي اضافة المال للعبد مجاز كخرج الزرع
بدليل قال للبائع اذ لا يصح ان يكون ملكا لكل منهما في حالة واحدة فالاضافة للعبد
مجاز بمعنى الاختصاص وقال السيد حقيقة والحرث اي الزرع فانه للبائع اذا باع
الارض المزروعة الا اي الثمر والعبد والحرث وقد اطلق موقوف على بائع الحديث
ان بائعي قد ابرت سبق بمعناه قال ح هو كما لو اطلق المخلي في بطن الحامل اذا اشتغ
كان الحمل تبعا لها فاطهر حكمه عن والدته قال وفي معنى الامور كما مر وزيد في
السمن كالعنب والتفاح اذا بيع الشجر لا يدخل الا ان يشترط ومثله الزرع القائم والارض
اذا بيعت الارض الا ان يشترط المبتاع اي المشتري وبوافقه البائع على شرطها فيكون للمشتري
والمراد ان يشترطه للمشتري وان كان اللفظ مطلقا الا ان بحقيق الاستثناء بين المراد وايضا
لفظ الاشتراط يدل عليه بقال كسب لعياله واكتسب لنفسه ووجه دلالة الحديث
على القبض المذكور في الترجمة في بعض النسخ ان معناه ان قبض المشتري للنخل صحيح وان
كان ثمرا البائع عليه او معناه ان للبائع ان يقبض ثمر النخل اذا كان تقديرا ب ما
بيع الزرع بالطعام كيلا ان بيع هو بدل من المرابنة والشرط تفصيل له وتعقيب جزا
الشرط الثاني بنى ان تبعيه لغرابة الحال السياق وكذا بعد جزا الشرط الاول
وان كان كرما يحتمل انه قبل النهي عن تسمية العنب كرما فيكون مسموعا او كان
زرعا هذا محا قبله ولكن اطلق عليه هنا مرابنة تغليبا او تنسيها ب ما
بيع النخل باصله اي بثمر النخل مع النخل اصلا الضمير عايد الى النخل
قد تونث نحو النخل باسقات والاضافة بيانية اي الاصل الذي هو النخل بخلاف الاراك
لان المراد اصل النخل الارض ب ما بيع الخاضرة محا وضادا معجمتين معاملة من
الحضر لانهما ايا ما شيا احضر اي بيع الثمار وهي حضر لم يبد صلاحها كالرطاب
والبقول واشتهما الحديث الاول المحاقلة بالمهملة والقاف بيع الزرع في سنبله بالحب
الصوافي والبوافي تقدم شرحها الخامرة في الترجمة والثلاثة قريبا الثاني ثمر النخل لعل
الثانية بالمشاة واصيفت المكنة اليها مجازا ثم سنبل سبق معناه ان بلغ لا يحصل
للمشتري بني فيأكل البائع المال بالباطل وانما اختص ذلك بما قبل الزهو مع امكان
تلفه بعده انه زال اكثر واعلى واسرع ب ما الجوائح كلها ص
بضم الجيم وتشديد الميم سمي الفعل وانما ترجم على بعضه واكله وان كان لا اجتياح في زمانه
لدليل خاص كجهود من الجاحات لمعنى يحمل ان يحمل الفعل افساد المال وتضييع له او لانه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)